

سلسلة

السلام وإعادة التسلّح

جميع مقالات السلسلة في وثيقة واحدة، بترتيب القراءة. آخر تحديث: 8 نوفمبر 2026.

كيف تردّ أوروبا على التهديدات: بأي سرعة تتسلّح، وبأي بطء تفاوض، ومن يدفع الثمن. نبدأ بمجمِّدات المتاجر الكبرى التي عُبث بها عن بُعد في 2 نوفمبر، لفصل الوقائع عن الشبهة. ثم مقالتا تحليل: فاتورة إعادة التسلّح، أي القواعد التي غُيّرت من أجل السلاح لا من أجل الخدمات العامة، وحدود الدفاع المشروع، مع فحص الهجمات الأوكرانية داخل روسيا حالة بحالة. وتُختتم السلسلة بمقال رأي موقَّع عن عدم التماثل بين الدفاع والدبلوماسية.

المحتويات

1. ثلاجات تبلغ 50 درجة: من هاجم متاجر أوروبا الكبرى، وماذا نعرف حقاً
2. فاتورة إعادة التسلّح: من يدفع، وبأي قواعد
3. أين ينتهي الدفاع المشروع: الهجمات الأوكرانية داخل روسيا، حالة بحالة
4. إعادة التسلّح طبقٌ يُقدَّم بارداً

ثلاجات تبلغ 50 درجة: من هاجم متاجر أوروبا الكبرى، وماذا نعرف حقاً

باختصار

- في ليلة 1 إلى 2 نوفمبر عبثت هجمات إلكترونية بأنظمة التبريد في متاجر كبرى في أحد عشر بلداً أوروبياً على الأقل، من بينها إيطاليا. وفي حالات كثيرة رُفعت حرارة المجمِّدات إلى 50 درجة. وأُتلفت أطنان من الأغذية.
- إنها تكرار لهجوم وقع في فرنسا في 12 أكتوبر. وفي الحالتين كان الهدف برنامجاً للتحكم عن بُعد، قديماً في جزء منه ومكشوفاً على الشبكة من دون حماية كافية.
- في 4 نوفمبر تبنّت مجموعتان مواليتان لروسيا، NoName057(16) وZ-Pentest، الهجمات على تيليغرام. ثم حُذفت الرسائل، ولم يتحقق منها أحد بصورة مستقلة.
- كانت الولايات المتحدة والدنمارك قد أشارتا في 2025 إلى صلات بين هاتين المجموعتين والدولة الروسية؛ وبحسب لائحة الاتهام الأمريكية، فإن Z-Pentest اسم آخر لمجموعة تديرها الاستخبارات العسكرية الروسية. لكن لم تنشر أي سلطة، في ما يخص الهجمات على الثلاجات، أدلة على توجيه من الدولة. والكرملين ينفي.
- في القانون الدولي يكون الفرق حاسماً: الدولة مسؤولة عمّا تفعله أجهزتها أو من يتصرفون تحت سيطرتها، لا عمّا يفعله المتعاطفون معها. لكن عليها أيضاً واجب ألّا تسمح باستخدام أراضيها للإضرار بالآخرين.

ثلاجة العرض في متجر كبير شيء عادي. ويصبح أقل عادية حين نكتشف أن إفسادها لا يتطلب دخول المتجر: يكفي العثور على الشبكة على اللوحة التي تتحكم بها. في ليلة 2 نوفمبر فعل أحدهم ذلك في مئات نقاط البيع، من دبلن إلى بوخارست. ومن الفاعل هو السؤال الذي بُنيت عليه، في أيام قليلة، قراءة سياسية كاملة. يحاول هذا المقال أن يفصل ما نعرفه عمّا يُقال.

الوقائع

فرنسا، 12 أكتوبر. أصاب الهجوم الأول في هذه السلسلة عدة مئات من المتاجر الكبرى الفرنسية. وأحصت قوات الأمن نحو 700 وحدة تبريد تعرّضت للعبث، في سلاسل مثل Intermarché وCoopérative U وكارفور ولوكلير وMonoprix، بأضرار تتجاوز 130 ألف يورو (GreenMe). وكان المهاجمون قد استغلوا نسخاً قديمة من برنامج دانفوس للمراقبة عن بُعد (Informat.ro). وبحسب خبير نقلت عنه شبكة سي إن إن، كانت أكثر من 1700 منشأة تعمل بهذا البرنامج ظاهرة على الشبكة قبل الهجوم (QN).

أوروبا، 2 نوفمبر. بعد ثلاثة أسابيع تكررت التقنية نفسها على نطاق القارة. وضع المهاجمون مبخّرات الثلاجات والمجمِّدات في وضع إذابة الجليد، فارتفعت الحرارة حتى 50 درجة (Teleborsa؛ Cybernews). والبلدان المصابة أحد عشر على الأقل (يورونيوز)؛ ومصادر أخرى تعدّ اثني عشر، منها بلجيكا وهولندا والسويد وإستونيا وإيرلندا وألمانيا

ورومانيا والبرتغال (RetailDetail). في إيرلندا سحبت سلسلة SuperValu المنتجات من 13 متجراً؛ وفي بلجيكا تحدثت كارفور عن نحو 15 نقطة بيع من أصل 700 (Cybernews؛ TweakTown).

إيطاليا. سُجّلت هجمات في صقلية، في ثلاثة متاجر على الأقل في كاتانيا وواحد في باليرمو، وكذلك في توسكانا وإميليا رومانيا، حيث رصدت الوكالة الوطنية للأمن السيبراني هجوماً على شركة للأغذية المجمّدة (Open). وفي 3 نوفمبر جمعت الحكومة في قصر كيجي الوكالة ومديري أجهزة الاستخبارات؛ وتحدث البيان الختامي عن أثر محدود على سلسلة التوزيع (ItaliaOggi).

التحقيقات. في بلجيكا فتحت النيابة تحقيقاً جنائياً (الجزيرة). وجمعت المفوضية الأوروبية الوكالات والسلطات الوطنية، لكنها لم تنسب الهجمات إلى أي دولة أو مجموعة (Informat.ro). ووصفها مفوض الزراعة كريستوف هانسن بأنها محاولة متعمدة لضرب سلسلة الغذاء (Informat.ro).

من الفاعل: ثلاثة مستويات لا ينبغي الخلط بينها

1. التبنّي. في 4 نوفمبر تبنّت NoName057(16) وZ-Pentest الهجمات معاً، بمقطع فيديو وبعض الرسائل على تيليغرام حُذفت لاحقاً. ويُقال إن NoName057(16) نشرت أيضاً عيّنة من أكثر من 2500 سطر تتضمن أسماء مستخدمين وكلمات مرور لموظفين وعملاء لدى دانفوس. لم يتحقق منها أحد. ويشكّك باحث نقل عنه موقع Cybernews في أن تكون المجموعتان قد اخترقتا الأنظمة فعلاً، لا أن تكونا قد نسبتا الفضل إلى نفسيهما بعد أن أشارت إليهما وسائل الإعلام كمشتبه بهما (Cybernews). وبحسب موقع Agenda Digitale، لا يتضمن البيان بيانات تقنية حصرية لا يعرفها إلا الفاعلون (Agenda Digitale).

2. صلات المجموعتين بموسكو. هنا توجد أدلة، لكنها تتعلق بالماضي. في 9 ديسمبر 2025 وجّهت وزارة العدل الأمريكية اتهامات تصف دعم الحكومة الروسية لـNoName057(16) ولمجموعة أخرى هي Cyber Army of Russia Reborn، التي تستخدم أيضاً بحسب لائحة الاتهام اسم Z-Pentest، وقد أسستها وموّلتها وأدارتها الاستخبارات العسكرية الروسية، أي الـGRU (Kyiv Independent). وبعد أيام قليلة نسبت الدنمارك إلى Z-Pentest هجوماً وقع في 2024 على محطة لمعالجة المياه. وبحسب شركة الأمن Forescout، تبنّت مجموعات مقرّها روسيا منذ مطلع 2026 ما لا يقل عن 20 هجوماً على أنظمة تبريد (Pillitteri، الذي يلخّص ما نشرته وزارة العدل الأمريكية والحكومة الدنماركية وForescout). فالشبهة إذن لا تأتي من فراغ.

3. توجيه الدولة الروسية. هذا هو الجزء غير المثبت. ففي ما يخص الهجمات على الثلاجات، لم تنشر أي سلطة أدلة على توجيه من الدولة (المصدر نفسه). ووصف الكرملين الاتهامات بأنها «سخيفة» (وكالة فرانس برس، عبر Macau Business). وقال خبير بلجيكي إنه «متأكد بنسبة 95%» من أنه تخريب روسي (RetailDetail): وهذا تقدير مهني، لا دليل.

الانتقال من المستوى الأول إلى الثالث هو الخطوة التي قطعها النقاش العام بأسرع ما يمكن. في إيطاليا مثلاً تحدثت الحكومة عن «خيط روسي» في 3 نوفمبر، قبل أي تبنٍّ (Pillitteri).

نقطة الضعف

أياً كان الفاعل، فقد كان الباب مفتوحاً. بحسب خبراء أمن، لا يزال نحو 13 ألف نظام تبريد في أوروبا يعمل ببرامج قديمة ذات ثغرات معروفة (dev.ua). وحتى هذه الموجة لم يخطر لأحد أن هذه المنشآت تحتاج إلى دفاعات إلكترونية

عالية المستوى (QN). والتدابير التي حددتها الوكالة الفرنسية CERT-FR بسيطة: فصل المنشآت عن الوصول المباشر إلى الإنترنت، وتغيير كلمات المرور الافتراضية، وتحديث البرمجيات الثابتة، وإعادة فتح الوصول عبر شبكة افتراضية خاصة فقط (Pillitteri). وفي 4 نوفمبر أُحبط في فرنسا هجوم من النوع نفسه على غرف التبريد في ثلاثة مراكز لحفظ الدم (Liga.net).

تعليق قانوني

متى يُنسب الهجوم إلى دولة. في القانون الدولي تُسأل الدولة عن أفعال أجهزتها وعن أفعال الأشخاص أو المجموعات الذين يتصرفون بناءً على تعليماتها أو تحت توجيهها أو سيطرتها (المادتان 4 و8 من مواد لجنة القانون الدولي بشأن مسؤولية الدول، 2001). وفي قضية نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة (1986) اشترطت محكمة العدل الدولية «سيطرة فعلية» على العمليات المحددة (محكمة العدل الدولية). الدعم العام أو التعاطف السياسي لا يكفيان.

واجب اليقظة. غير أن هناك التزاماً ثانياً. ففي عام 1949، في قضية مضيق كورفو، قضت المحكمة بأنه لا يجوز لأي دولة أن تسمح عن علم باستخدام أراضيها في أعمال تمس حقوق دول أخرى (محكمة العدل الدولية). فإذا ضربت مجموعات معروفة لدى سلطات بلد ما البنى التحتية لبلد آخر مراراً، كان على الدولة التي تعمل منها هذه المجموعات واجب إيقافها، حتى لو لم تكن تديرها.

أي نوع من الانتهاك. إن الإضرار عن بُعد بمنشآت مدنية في بلد آخر، بخسائر اقتصادية ولكن من دون قتلى أو دمار يمكن مقارنته بعمل عسكري، يصعب أن يبلغ عتبة «الهجوم المسلح» الذي يبيح الدفاع عن النفس (المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة). إنه أقرب إلى انتهاك للسيادة أو لمبدأ عدم التدخل. لذا فإن الردود المسموح بها من نوع آخر: تحقيقات، وتدابير دبلوماسية، وعقوبات. ولدى الاتحاد الأوروبي منذ 2019 نظام عقوبات خاص بالهجمات الإلكترونية.

اختبار التماثل

المعيار نفسه في الأدلة. إذا طالبنا بدليل علني قبل أن ننسب هجوماً إلى موسكو، فالمطلب نفسه يسري على الهجمات الإلكترونية التي تنسبها الصحافة إلى دول غربية، مثل فيروس «ستوكسنت» الذي استهدف أجهزة الطرد المركزي الإيرانية، والذي لم تعترف به الولايات المتحدة وإسرائيل رسمياً قط.

الليلة نفسها. في الساعات نفسها التي وقعت فيها الهجمات على الثلاجات، عرضت تطبيقات الإنذار من الغارات الجوية في أوكرانيا وروسيا إنذارات نووية كاذبة. اتهمت كييف موسكو؛ وكان التطبيق الروسي قد أُصيب هو الآخر، ولم يتبنّ أحد ذلك (TweakTown). ليس للحرب الإلكترونية فاعل واحد.

المعيار نفسه في الوقاية. من يطالب موسكو بإيقاف المجموعات التي تعمل من أراضيها، عليه أن يطالب المشغّلين الأوروبيين بإغلاق الأبواب التي يتركونها مفتوحة. المسؤوليتان لا تُلغي إحداهما الأخرى.

تقديرنا

يعبّر هذا القسم عن موقف الموقع، وهو منفصل عن الوقائع المعروضة أعلاه.

الشبهة تجاه المجموعات الموالية لروسيا لها أساس: لها سوابق، وقد تفاخرت، ووثّقت حكومتان غربيتان صلاتها بالدولة الروسية. لكن الشبهة القائمة على أساس ليست دليلاً، والفرق مهم تحديداً لأن العواقب السياسية كبيرة. على السلطات التي تتحدث عن «حرب هجينة» أن تنشر ما تعرفه، كما فعلت الدنمارك في حالة محطة المياه.

وفي الأثناء هناك أمر يمكن فعله من دون انتظار أي نسبة: تحديث البرامج وسحب اللوحات المكشوفة من الشبكة. كلفته زهيدة، وهو الدفاع الذي كان سيجنّبنا ثلاجات بحرارة 50 درجة.

ما ينبغي متابعته

- تحقيقات النيابة البلجيكية والسلطات الوطنية: هل ينشر أحد أدلة تقنية عن الفاعل.
- هل تنسب المفوضية أو المجلس الهجمات رسمياً، وهل يلجآن إلى نظام العقوبات الإلكترونية.
- التحقق من عيّنة بيانات دخول دانفوس التي نشرتها NoName057(16).
- هجمات جديدة على غرف تبريد المستشفيات ومراكز نقل الدم ومستودعات الأغذية.
- الأرقام: كم من الأنظمة المكشوفة يجري تأمينه.

المصادر: Cybernews · Teleborsa · QN · Informat.ro · GreenMe · يورونيوز · ItaliaOggi · Open · TweakTown · RetailDetail · الجزيرة · Pillitteri · Kyiv Independent · Agenda Digitale · Cybernews · Informat.ro، الذي يلخّص ما نشرته وزارة العدل الأمريكية والحكومة الدنماركية وForescout · وكالة فرانس برس، عبر Liga.net · dev.ua · Macau Business · محكمة العدل الدولية · محكمة العدل الدولية

فاتورة إعادة التسلّح: من يدفع، وبأي قواعد

باختصار

- في قمة حلف الناتو في لاهاي (يونيو 2025) تعهّد الحلفاء بإنفاق 5% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2035: 3.5% على الأقل للدفاع بمعناه الدقيق، وما يصل إلى 1.5% للبنى التحتية الحيوية والشبكات والحماية المدنية.
- الرقم طلبته واشنطن، ثم هدّدت بالرسوم الجمركية الحكومة الوحيدة التي امتنعت، أي الحكومة الإسبانية. ويضع الاتفاق التجاري بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في يوليو 2025 في سلة واحدة رسوماً بنسبة 15% وشراء أسلحة أمريكية؛ وبحسب السفير الأمريكي لدى الناتو، يتعلق نحو نصف الالتزامات الجديدة للحلفاء بأسلحة مصنوعة في الولايات المتحدة.
- أنشأ الاتحاد الأوروبي أدوات سريعة للدفاع: قروضاً بقيمة 150 مليار يورو (SAFE) أُقرّت في نحو عشرة أسابيع بإجراء استعجالي يستبعد البرلمان الأوروبي؛ واستثناءً من ميثاق الاستقرار يسمح بعجز أكبر، ولكن للدفاع فقط (ومنذ يونيو 2026 لجزء من نفقات الطاقة أيضاً)؛ ومقترح ميزانية للفترة 2028-2034 يضاعف أموال الدفاع والفضاء خمس مرات.
- لا يوجد استثناء مماثل للصحة والتعليم والقضاء والدبلوماسية. وقد تراجعت حصة منع النزاعات في ميزانية الاتحاد، ومقترح قيد النقاش يقتطع من الأداة التي تموّلها ضعف ما يقتطعه من البقية.
- من دفع الثمن حتى الآن: المساعدات الإنمائية في المملكة المتحدة وبلجيكا، والبنى التحتية المدنية البريطانية، وعطلة رسمية في الدنمارك. وفي إيطاليا يحذّر مكتب الميزانية البرلماني من أن الحسابات ستتعقّد ابتداءً من 2029، عند انتهاء الاستثناء؛ بينما تقول الحكومة إن الرعاية الاجتماعية لن تتأثر.
- هل الإنفاق «أكثر من اللازم»؟ يتوقف ذلك على مقارنة لا تحسمها الأرقام: بالدولار تنفق أوروبا قرابة ثلاثة أضعاف ما تنفقه روسيا، وبالقوة الشرائية تضيق الفجوة كثيراً. ويربط إعلان الناتو نسبة 3.5% بأهداف قدرات الحلف، وهي سرّية: لا يستطيع أي مواطن أن يتحقق مما إذا كان الرقم يطابق حاجة فعلية.

الرقم الذي سيحدد الإنفاق العسكري الأوروبي في العقد المقبل وُلد في مفاوضات. فنسبة 5% من الناتج المحلي الإجمالي هي ما طلبته إدارة ترامب وقبله الحلفاء في لاهاي، مقسوماً إلى بندين ليصبح محتملاً. ويقول الناتو إن البند الأول يخدم بلوغ أهداف قدراته؛ غير أن هذه الأهداف ليست علنية. وهكذا، لا تشرح الحكومات الأوروبية في النقاش ما الذي تحتاج إليه، بل كيف ستصل إلى النسبة المئوية. يتتبّع هذا المقال المال: من أين يأتي، وأي قواعد تغيّرت لإيجاده، ومن قد يخسره.

الوقائع

الالتزام. في 25 يونيو 2025 وقّع اثنان وثلاثون حليفاً إعلاناً يتعهدون فيه بإنفاق 3.5% على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي على «متطلبات الدفاع الأساسية» بحلول 2035، وما يصل إلى 1.5% على حماية البنى التحتية الحيوية والدفاع

عن الشبكات وضمان الجاهزية المدنية والصمود (LaPresse). والبند الثاني أقل تحديداً من الأول، وسنعود إليه.

الأدوات الأوروبية. في مارس 2025 قدّمت المفوضية الأوروبية خطة «إعادة تسليح أوروبا»، التي أُعيدت تسميتها لاحقاً «الجاهزية 2030»، بهدف حشد أكثر من 800 مليار يورو (المفوضية الأوروبية). وركيزتها الأولى، SAFE، تمنح قروضاً تصل إلى 150 مليار يورو للشراء المشترك للأسلحة (مجلس الاتحاد الأوروبي). والركيزة الثانية استثناء من قواعد الميزانية، نتناوله أدناه. وفي مقترح ميزانية 2028-2034 خصّصت المفوضية 131 مليار يورو للدفاع والفضاء، أي خمسة أضعاف المبلغ الحالي (المفوضية الأوروبية، نقلاً عن FastForward).

الإنفاق الفعلي. بحسب معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI)، أنفقت الدول الأوروبية التسع والعشرون الأعضاء في الناتو في 2025 ما مجموعه 559 مليار دولار، وتجاوزت 22 منها نسبة 2% من الناتج المحلي الإجمالي. وأنفقت روسيا 190 ملياراً، أي 7.5% من ناتجها؛ وأنفقت أوكرانيا 84 ملياراً، أي 40% من ناتجها (SIPRI).

من أين جاءت نسبة 5%

الضغط. طلبت واشنطن الرقم مصحوباً بتهديدات تجارية. وفي لاهاي كانت الحكومة الإسبانية الوحيدة التي رفضت الهدف: وقّعت الإعلان لكنها لم تلتزم إلا بنسبة 2.1%، معتبرة أنها كافية لتأمين القدرات التي يطلبها الحلف من دون المساس بالإنفاق الاجتماعي (La Notizia). وردّ الرئيس الأمريكي في مؤتمر صحفي بأنه سيجعل إسبانيا تدفع «الضعف» في اتفاق الرسوم (Sky TG24)؛ وفي أكتوبر لمّح إلى طردها من الناتو (Open)؛ وفي قمة أنقرة في يوليو 2026 قال إنه لا يريد بعد الآن التعامل تجارياً مع إسبانيا وطلب من وزير الخزانة «التقليص» (وكالة فرانس برس، نقلاً عن Kuwait Times). وعشية القمة نفسها، لم تستبعد الإدارة الأمريكية فرض عقوبات، بما فيها الرسوم، على الحلفاء المتأخرين (Washington Examiner).

السلاح والتجارة معاً. بعد شهر من لاهاي، في 27 يوليو 2025، فرض الاتفاق التجاري بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي رسوماً بنسبة 15% على معظم السلع الأوروبية، وأدرج إلى جانب شراء الطاقة نية الأوروبيين شراء كميات كبيرة من الأسلحة الأمريكية (الجزيرة). وبحسب السفير الأمريكي لدى الناتو، فإن نحو نصف الالتزامات الجديدة التي قطعها الحلفاء بعد لاهاي، والبالغة نحو 139 مليار دولار، يتعلق بمعدات وأسلحة وذخائر منتجة في الولايات المتحدة (Washington Examiner).

ليست واشنطن وحدها. ومع ذلك، سيكون من الخطأ تصوير إعادة التسلّح الأوروبية على أنها تنفيذ لأوامر. فخطة «إعادة تسليح أوروبا» قُدّمت في مارس 2025، قبل لاهاي بثلاثة أشهر، ويعود ذلك جزئياً إلى الخشية من ألّا تدافع الولايات المتحدة عن أوروبا بعد الآن. وبولندا ودول البلطيق تطالب منذ سنوات بإنفاق أكبر، وقال رئيس وزراء إستونيا إن على الجميع، بمن فيهم إسبانيا، بلوغ 5% (Euronews). حدّد الضغط الأمريكي الرقم والجدول الزمني؛ وتكفّل الخوف من روسيا، والقلق من الولايات المتحدة، بالباقي.

قاعدة للسلاح، ولا قاعدة للخدمات

الاستثناء. يحدّ ميثاق الاستقرار والنمو من زيادة الإنفاق العام لدول الاتحاد الأوروبي. وفي 19 مارس 2025 اعتبرت المفوضية أن الغزو الروسي لأوكرانيا «ظرف استثنائي» يتيح تفعيل بند الاستثناء الوطني، ودعت الدول إلى استخدامه على نحو منسّق (Osservatorio CPI). وعملياً، يمكن لأي دولة أن تنفق خلال أربع سنوات ما يصل إلى 1.5% إضافية من ناتجها من دون مخالفة الميثاق، شرط أن يذهب المال إلى الدفاع (Italpress). وحتى فبراير 2026 نالت سبع عشرة دولة

الموافقة (Eunews). وفي 8 أكتوبر وافقت المفوضية على طلب إيطاليا أيضاً، للدفاع، ولجزء من نفقات الطاقة ابتداءً من هذا العام (Il Post).

ما الذي ينقص. لا يوجد استثناء مماثل للصحة أو التعليم أو القضاء أو صيانة البنى التحتية المدنية. والحكومة التي تريد توظيف أطباء أو ترميم مدارس بالعجز نفسه المسموح به للسلاح تخالف القواعد. ليس هذا اتهاماً، بل نصّ القواعد. لكن النتيجة أن الإنفاق العسكري، عند تساوي الحاجة، هو الأسهل تمويلاً.

الإجراء. والوقت أيضاً مختلف. قُدّمت SAFE في 19 مارس 2025 وأُقرّت في 27 مايو. وللتسريع، اختارت المفوضية المادة 122 من معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي، وهي بند استعجالي يستبعد البرلمان الأوروبي من القرار. وطلب البرلمان من محكمة العدل الأوروبية إلغاء اللائحة، طاعناً لا في مضمونها بل في طريقتها (La Notizia)؛ ولا تزال القضية قيد النظر.

من دفع الثمن حتى الآن

المساعدات الإنمائية. في فبراير 2025 قررت المملكة المتحدة رفع الإنفاق الدفاعي إلى 2.5% من الناتج بحلول 2027، مموّلة ذلك بخفض المساعدات الإنمائية من 0.5% إلى 0.3% من الناتج؛ فاستقالت الوزيرة المختصة (LaPresse). وخفّضت بلجيكا ميزانية المساعدات بنسبة 25% (Brussels Times).

البنى التحتية المدنية. في الخطة التي نُشرت في 30 يونيو 2026، موّلت الحكومة البريطانية زيادة الإنفاق الدفاعي أيضاً بخفض مشاريع بنى تحتية مدنية، من الطرق إلى الطاقة (laRegione).

العمل. في 2023 ألغت الدنمارك عيداً دينياً، «يوم الصلاة الكبير»، لتوفير نحو 400 مليون يورو سنوياً للدفاع؛ وكان ثلاثة أرباع الدنماركيين معارضين (Il Post؛ الغرفة التجارية الإيطالية في الدنمارك).

منع النزاعات. في ميزانية الاتحاد الأوروبي، تراجعت حصة بناء السلام ومنع النزاعات من 3.7% إلى 2.6% منذ 2021 (FIIA). وللفترة 2028-2034، من شأن مقترح الرئاسة الأيرلندية أن يقتطع نحو 16% من أداة «أوروبا العالمية»، التي تموّل بناء السلام من بين أمور أخرى، أي ضعف متوسط الاقتطاعات (IRC).

الحالة الإيطالية. هنا لم تقع اقتطاعات بعد، والنقاش مفتوح. في منتصف أكتوبر قالت رئيسة الوزراء الإيطالية إن أموال الدفاع «ليست أموالاً تُؤخذ من الصحة أو المدرسة». وفي 12 أكتوبر، شرح مكتب الميزانية البرلماني في جلسة استماع أن الاستثناء يزيد العجز لكنه لا يخلق حيّزاً دائماً للإنفاق، وأن الأمور ستتعقّد ابتداءً من 2029، بعد إغلاق البند: فجزء كبير من المخصصات يخص أفراداً وبرامج متعددة السنوات لا تتوقف بانتهاء الاستثناء. وطلب المكتب من الحكومة أن تبيّن منذ قانون الميزانية كيف ستموّل الدفاع والطاقة بعد 2028 (Teleborsa؛ Il Fatto Quotidiano). بعبارة أخرى: يُدفع اليوم بالدَّين، وغداً سيكون على أحد أن يسدّده.

لعبة التصنيفات

بند 1.5% واسع: حماية البنى التحتية، الشبكات، الجاهزية المدنية، الابتكار، القاعدة الصناعية. وفيه تحديداً حاولت بعض الحكومات إدخال نفقات مقررة سلفاً. في يوليو 2025 نظرت الحكومة الإيطالية في احتساب جسر مضيق ميسينا، بكلفة نحو 13.5 مليار يورو، وحاجز الأمواج الجديد في ميناء جنوة، بوصفهما بنى تحتية ذات قيمة عسكرية (Il Post؛ Il

Fatto Quotidiano). وردّ السفير الأمريكي لدى الناتو بأن الجسر لا قيمة عسكرية له؛ فأجابت وزارة النقل بأن المشروع ممول من أموال الدولة لا من أموال الدفاع (Il Post؛ Open).

التصنيف يعمل في الاتجاهين. يمكن تسمية عمل مدني «دفاعاً» لبلوغ النسبة من دون إنفاق إضافي؛ ويمكن تقديم إنفاق عسكري في جوهره على أنه «أمن مدني». وفي الحالتين لا يعود المواطن يعرف ما الذي يدفع ثمنه. وكتبت مجلة «L'Espresso» عن إيطاليا أن الإنفاق الدفاعي يُقاس منذ سنوات بأهداف محاسبية لا بأهداف استراتيجية (L'Espresso).

أكثر من اللازم، أم يكفي؟

هذا أصعب الأسئلة، والأرقام لا تحسمه. بالدولار وبأسعار الصرف السوقية، تنفق الدول الأوروبية في الناتو قرابة ثلاثة أضعاف ما تنفقه روسيا. وبتعادل القوة الشرائية، أي مع احتساب أن كلفة الجندي أو القذيفة في روسيا أقل بكثير، تكاد الفجوة تتلاشى، ويرى بعضهم أن روسيا تنفق أكثر من أوروبا مجتمعة (Money.it؛ IISS، نقلاً عن Startmag). المقياسان يجيبان عن سؤالين مختلفين، ومن يستشهد بأحدهما فقط يكون قد اختار الاستنتاج سلفاً.

وما ينقص في كل الأحوال هو الحلقة الوسطى، في صيغة علنية. فأهداف قدرات الناتو التي يربطها إعلان لاهاي بنسبة 3.5% سرّية (LaPresse). ثمة أسباب عسكرية مفهومة لإبقاء ما ينقص بالضبط طيّ الكتمان؛ لكن من دون نسخة علنية على الأقل، لا يستطيع أي برلمان أن يحكم على ما إذا كان الرقم صائباً. فنسبة 5% هدف إنفاق، لا هدف نتيجة. يمكن بلوغها بشراء الأشياء الخطأ، ويمكن عدم بلوغها مع امتلاك كل ما يلزم.

التقييم القانوني

ميزانية الاتحاد والسلاح. تحظر معاهدة الاتحاد الأوروبي تمويل العمليات ذات الطابع العسكري أو الدفاعي من الميزانية المشتركة (المادة 41، الفقرة 2). ولهذا يمرّ الجزء المشترك من المساعدات العسكرية الأوروبية لأوكرانيا عبر «مرفق السلام الأوروبي»، خارج الميزانية وبتمويل من الدول الأعضاء؛ ولهذا أيضاً اتخذت SAFE شكل قروض. هذه حلول مشروعة، لكنها تضعف رقابة البرلمان الأوروبي، الذي يملك حق القرار المشترك في الميزانية العادية.

المادة 122. ضُمّم هذا البند للصعوبات الخطيرة في توفير بعض المنتجات أو للظروف الاستثنائية. واستُخدم لجائحة كوفيد ولأزمة الطاقة. واستخدامه لبرنامج قروض طويل الأمد هو تحديداً الخيار الذي يطعن فيه البرلمان أمام المحكمة. وإذا أقرّته المحكمة، تصبح المادة 122 طريقاً عادياً للقرارات المستعجلة، ويحدّد من يحكم ما هو «مستعجل».

الاستثناء من الميثاق. يشترط بند الاستثناء الوطني (المادة 26 من اللائحة الأوروبية 2024/1263) وجود ظروف استثنائية خارجة عن سيطرة الدولة، وألّا يعرّض الإنفاق للخطر استدامة الدين على المدى المتوسط. يمكن أن تكون الحرب في أوكرانيا ظرفاً استثنائياً. أما التزام إنفاقي يمتد حتى 2035، بأفراد وبرامج تدوم عقوداً، فيصعب أكثر وصفه بالـ«مؤقت».

اختبار التماثل

الحجة المضادة. هناك من يرى أن الدفاع والرعاية الاجتماعية ليسا بديلين بل متكاملين: من دون أمن تجتذب أوروبا استثمارات أقل وتنمو أقل، وفي النهاية تعجز عن تحمّل دولة الرعاية. هذا ما كتبه لورينزو بيني سماغي وآخرون،

مشيرين إلى أن دول الشمال الأوروبي، حيث دولة الرعاية في أقوى صورها، هي أيضاً من زادت الإنفاق العسكري أكثر من غيرها (IEP Bocconi). إنها حجة جدية. لكنها لا تصمد إلا إذا جاء النمو فعلاً، ولا تقول من يدفع في هذه الأثناء.

التهديد حقيقي. اعتدت روسيا على دولة أوروبية، وتنفق 7.5% من ناتجها على الدفاع، وترى الاستخبارات الدنماركية أنها قد تكون مستعدة لحرب واسعة ضد أوروبا خلال خمس سنوات (مصدر IISS نفسه). وعلى من ينتقد إعادة التسلّح أن يقول ما البديل الذي يقترحه: لا يكفي القول إن الكلفة باهظة.

المسطرة نفسها للحسابات. إذا أدنّا «المحاسبة الإبداعية» حين تسمّي حكومة جسراً دفاعاً، فعلينا أن ندينها بالقدر نفسه حين تسمّي حكومة إنفاقاً على السلاح بنية تحتية، أو حين يقارن منتقدو إعادة التسلّح أرقاماً تقيس أشياء مختلفة.

حكمنا

يعبّر هذا القسم عن موقف الموقع، وهو منفصل عن الوقائع المعروضة أعلاه.

المشكلة ليست أن تدافع أوروبا عن نفسها. المشكلة أن القواعد تتغير في اتجاه واحد. للسلاح يُرخى العجز، وتُختصر الإجراءات، ويُتجاوز البرلمان، ويتّسع التصنيف. وللمدرسة والصحة والقضاء والدبلوماسية تسري القواعد القديمة، وأحياناً اقتطاعات أعمق. وعند تساوي الحاجة، يفوز دائماً الإنفاق الذي تكون قواعده أيسر.

إعادة تسلّح تُقرَّر على هذا النحو غير متناسبة، لا لأن التهديد مختلق، بل لأن الرقم يسبق الحاجة، ولأن الكلفة تُرحَّل إلى المستقبل، إلى ميزانيات سيكون عليها سداد الدين بعد انتهاء الاستثناء. وهي أيضاً خطرة، لأن كل يورو يُنفق بلا خطة لا يشتري أمناً، وكل سنة من إعادة التسلّح بلا قناة دبلوماسية تجعل الحرب التي يُقال إننا نريد تجنّبها أكثر احتمالاً.

ما الذي يمكن فعله

المقترحات التالية هي أيضاً أساس بيان وعريضة للموقع.

1. **بند اجتماعي.** ألّا تُموَّل أي زيادة في الإنفاق الدفاعي باقتطاعات من الصحة والتعليم والقضاء والبنى التحتية المدنية. وإذا سُمح بعجز أكبر للسلاح، فلتحمِ القاعدة نفسها الخدمات الأساسية.
2. **الحاجة أولاً، ثم الرقم.** أن تقدّم كل حكومة إلى البرلمان نسخة علنية عن القدرات الناقصة وكلفتها، وأن تبرّر الإنفاق بها لا بنسبة من الناتج.
3. **تصنيفات صادقة.** حسابات منفصلة وقابلة للتحقق للدفاع بمعناه الدقيق وللأمن المدني. لا أعمال مدنية تُحتسب دفاعاً، ولا إنفاق عسكري يُخفى في البنى التحتية.
4. **البرلمان يقرّر.** لا إجراءات استعجالية من نوع المادة 122 لبرامج طويلة الأمد.
5. **الدبلوماسية على قدم المساواة.** ألّا تُقتطع ميزانية منع النزاعات أكثر من البقية، وأن يعيّن الاتحاد الأوروبي مبعوثاً مفوّضاً للتفاوض بشأن أوكرانيا.
6. **نحن من يقرّر.** أن يُحدَّد الإنفاق الدفاعي بحسب حاجات أوروبا، لا تحت تهديد الرسوم، ومن دون ربطه بالاتفاقات التجارية. وأن تُختار المشتريات لما تصلح له، لا لعَلَم من يصنعها: لا لإرضاء واشنطن، ولا لمحاباة الصناعة الأوروبية.

لمن يريد التحرّك أدوات عملية: البرلمان الوطني، الذي يصوّت على الميزانية ويوجّه الحكومة في المجلس؛ والعريضة إلى البرلمان الأوروبي (المادة 227 من معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي)؛ والتصويت.

ما الذي يجب متابعته

- حكم محكمة العدل الأوروبية في طعن البرلمان الأوروبي على SAFE.
- مفاوضات ميزانية الاتحاد للفترة 2028-2034: أموال الدفاع وأموال «أوروبا العالمية».
- قوانين الميزانية الوطنية لعام 2027: من أين تأتي أموال الدفاع.
- قرار المجلس بشأن بند الاستثناء لإيطاليا، المتوقع قبل نهاية نوفمبر.
- الخطط الوطنية التي يتعين على الحلفاء تقديمها إلى الناتو كل عام، وما الذي يُحتسب فيها.

المصادر: LaPresse · المفوضية الأوروبية · مجلس الاتحاد الأوروبي · المفوضية الأوروبية، نقلاً عن La SIPRI · FastForward · Open · Sky TG24 · Notizia · وكالة فرانس برس، نقلاً عن Washington Examiner · Kuwait Times · الجزيرة · Euronews · · Il Post · laRegione · Brussels Times · LaPresse · La Notizia · Il Post · Eunews · Italpress · Osservatorio CPI · الغرفة التجارية الإيطالية في الدنمارك · L'Espresso · Open · Il Post · Il Fatto Quotidiano · Il Post · Il Fatto Quotidiano · Teleborsa · IRC · FIIA · IISS · Money.it ·، نقلاً عن IEP Bocconi · Startmag

أين ينتهي الدفاع المشروع: الهجمات الأوكرانية داخل روسيا، حالة بحالة

باختصار

- يعترف ميثاق الأمم المتحدة للدولة المعتدى عليها بحق الدفاع عن النفس (المادة 51). ولا يتوقف هذا الحق عند الحدود: في مواجهة هجوم مسلح مستمر، يجوز لأوكرانيا أن تضرب أهدافاً عسكرية داخل روسيا أيضاً، ما دام ذلك ضرورياً ومتناسباً.
- لكن كل هجوم يجب أن يحترم أيضاً القانون الإنساني: أهداف عسكرية فقط، ولا أضرار غير متناسبة بالمدنيين، وكل الاحتياطات الممكنة.
- **مشروع** بلا شك جدّي: الهجمات على القواعد الجوية والقاذفات (عملية «شبكة العنكبوت»، يونيو 2025)، والتوغل في منطقة كورسك (2024)، وقتل ضباط في الخدمة، مع حدود على الوسيلة.
- **موضع خلاف**: الهجمات على المصافي وخطوط أنابيب النفط، وعلى ناقلات «أسطول الظل»، ولا سيما البعيدة عن الجبهة أو التي ترفع أعلام دول ثالثة.
- **غير مشروع**: قتل المدنيين المستهدفين، مثل داريا دوغينا والمدوّن فلادلين تاتارسكي؛ والهجمات العشوائية على البلدات الحدودية، إن ثبتت؛ وتفجير «نورد ستريم»، بحسب المحكمة الألمانية التي تحاكم ضابطاً أوكرانياً سابقاً.
- المسطرة نفسها تنطبق على روسيا، المسؤولة عن الغالبية العظمى من الضحايا المدنيين في هذه الحرب: بحسب الأمم المتحدة، وقع 96% من الضحايا المدنيين في النصف الأول من 2026 على الأراضي الأوكرانية.

في يونيو 2025، انطلقت أكثر من مئة مسيّرة مخبّأة في مقطورات شاحنات دخلت روسيا قرب أربع قواعد جوية، وصولاً إلى الدائرة القطبية الشمالية. وفي يوليو 2026، أصابت مسيّرات بحرية أوكرانية 28 سفينة في بحر آزوف في ليلة واحدة. وفي أقل من عامين، قُتل ما لا يقل عن ثلاثة جنرالات روس بقنابل في موسكو ومحيطها. نقلت أوكرانيا الحرب إلى روسيا، وجزء من الرأي العام الأوروبي يتساءل هل لا يزال ذلك دفاعاً عن النفس. للقانون الدولي جواب، لكنه ليس نعم أو لا: إنه قائمة شروط تُطبّق حالة بحالة. كيف وصلت الحرب إلى هنا، رويناه في من 1990 إلى 2022، بأخطاء الجميع؛ وخلاصة ذلك المقال هي نقطة انطلاق هذا المقال: لا خطأ غربياً يجعل الغزو مشروعاً، ولذلك يحق لأوكرانيا أن تدافع عن نفسها. والسؤال هنا: إلى أي حد.

القواعد

مستويان. ينظر القانون الدولي إلى الحرب على مستويين. الأول يتعلق *بمبرر* استخدام القوة: يحظر ميثاق الأمم المتحدة استخدام القوة (المادة 2، الفقرة 4؛ انظر استخدام القوة) باستثناء واحد، الدفاع عن النفس في مواجهة هجوم مسلح (المادة 51). وقد أوضحت محكمة العدل الدولية أن الدفاع عن النفس يجب أن يكون *ضرورياً ومتناسباً* (قضية نيكاراغوا، 1986؛ قضية المنصات النفطية، 2003). ويُقاس التناسب قياساً إلى الهدف، أي وقف العدوان، لا ضربة مقابل

ضربة. وفي مواجهة غزو لا يزال جارياً ويحتل نحو خُمس الأراضي الأوكرانية، يصعب اعتبار ضرب القواعد التي تنطلق منها الصواريخ والقاذفات غير متناسب.

والمستوى الثاني يتعلق *بالكيفية*: القانون الإنساني، الذي يسري بالقدر نفسه على المعتدي والمعتدى عليه. لا يجوز الهجوم إلا على الأهداف العسكرية، أي الأعيان التي تسهم بطبيعتها أو موقعها أو غايتها أو استخدامها إسهاماً فعالاً في العمليات العسكرية، والتي يحقق تدميرها ميزة عسكرية أكيدة (البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف، المادة 52). وحتى الهدف العسكري لا يجوز ضربه إذا كان الضرر المتوقع بالمدنيين مفرطاً قياساً إلى الميزة المرجوّة (المادة 51). ويجب اتخاذ كل الاحتياطات الممكنة (المادة 57). روسيا وأوكرانيا طرفان في هذه المعاهدات، وهذه القواعد على أي حال جزء من القانون العرفي.

فأن تكون معتدى عليك لا يعني أن كل شيء مباح. لكنه لا يسلبك حق الدفاع عن نفسك.

مشروع

القواعد الجوية والقاذفات. في 1 يونيو 2025 نفّذ جهاز الأمن الأوكراني (SBU) عملية «شبكة العنكبوت». وبحسب الجزيرة، انطلقت 117 مسيّرة هُرّبت إلى روسيا في آن واحد قرب مطارات تتمركز فيها القاذفات الاستراتيجية، من بينها قاعدة أولينيا في القطب الشمالي، على بعد نحو 2000 كيلومتر من أوكرانيا (الجزيرة). وتحدث الجهاز عن إصابة 41 طائرة؛ وأكدت صور الأقمار الصناعية التي حلّلتها مصادر مستقلة إصابة 13 على الأقل في الأيام الأولى (The Insider). والقاذفات التي تطلق الصواريخ على المدن الأوكرانية أهداف عسكرية بطبيعتها. هذه أوضح الحالات.

التوغل في كورسك. في أغسطس 2024 دخلت القوات الأوكرانية منطقة كورسك الروسية واحتلت جزءاً منها لأشهر، قبل أن يستعيدها الجيش الروسي بمساعدة جنود كوريين شماليين. ونقل الحرب إلى أراضي المعتدي يدخل في نطاق الدفاع عن النفس. لكن من يحتل أرضاً، ولو مؤقتاً، تقع عليه تجاه سكانها المدنيين واجبات القوة القائمة بالاحتلال (اتفاقية جنيف الرابعة). والحكم على تلك الأشهر يتوقف على كيفية معاملة المدنيين.

الضباط في الخدمة. في ديسمبر 2024 قُتل الجنرال إيغور كيريلوف، قائد قوات الحماية الكيميائية الروسية، في موسكو بقنبلة مخبّأة في دراجة كهربائية؛ وأعلن جهاز الأمن الأوكراني مسؤوليته علناً. ثم قُتل الجنرال ياروسلاف موسكاليك في أبريل 2025، والجنرال فانيل سارفاروف في ديسمبر 2025، بسيارات مفخخة؛ وفي يونيو 2026 قُتل بالطريقة نفسها دامير دافيدوف، المسؤول عن تزويد الجيش بالصواريخ والقذائف؛ ولم تعلّق أوكرانيا (Euromaidan Press؛ The Washington Times). والعسكري في الخدمة هدف مشروع، حتى بعيداً عن الجبهة وخارج أوقات الخدمة. والحد يكمن في الوسيلة. فالقنبلة في فناء سكني أو موقف سيارات يجب ألّا تُلحق بالمارة ضرراً غير متناسب؛ ويحظر القانون أيضاً القتل بادّعاء وضع محمي، أي الغدر (البروتوكول الأول، المادة 37). والقنبلة المخبّأة ليست غدراً في حد ذاتها. ومع ذلك، قال كيث كيلوغ، مبعوث ترامب لأوكرانيا، إن قتل كيريلوف ينتهك قواعد الحرب (Strat News Global).

موضع خلاف

المصافي وخطوط الأنابيب. هذه أوسع الحملات. فبحسب وكالة الطاقة الدولية، لم تبقَ في روسيا حتى نهاية أغسطس 2026 سوى خمس مصافٍ كبرى لم تهاجمها المسيّرات الأوكرانية (وكالة الطاقة الدولية). والمسألة القانونية هي ما إذا كانت المصفاة هدفاً عسكرياً. والرأي الغالب أن البنى التحتية النفطية ليست بطبيعتها هدفاً عسكرياً، لكنها قد تصبح كذلك بحكم الاستخدام أو الغاية (معهد ليبر، وست بوينت). والمصفاة التي تزوّد الجيش بالوقود تصبح هدفاً عسكرياً:

وقد وجد تحليل لمنظمة «غلوبال ويتنس» أن بعض المصافي المستهدفة زوّدت القوات المسلحة الروسية بالوقود (Global Witness). وفي أبريل 2024 أعلنت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا أن المصافي الروسية أهداف مشروعة (المصدر نفسه). وأكثر إثارة للشك المنشآت المستهدفة لمجرد أنها تدرّ المال على روسيا: فالعقيدة الأمريكية تقبل ضرب الأعيان التي «تديم الحرب» عبر تمويلها، بينما لا تقبله اللجنة الدولية للصليب الأحمر. ويجب أن يكون الحكم منشأةً منشأة.

ويطرح خط أنابيب «دروجبا» مسألة أخرى: فهو ينقل النفط الروسي إلى المجر وسلوفاكيا، آخر دولتين في الاتحاد الأوروبي لا تزالان تحصلان عليه بهذا الطريق. وفي يوليو احتجّت الحكومتان على ثلاثة انقطاعات في أقل من أسبوعين بسبب الهجمات الأوكرانية (The Moscow Times). لكن أطول توقف، منذ يناير، سببه هجوم روسي على محطة ضخ في غرب أوكرانيا (رويترز، نقلاً عن Devdiscourse). وضرب منشأة داخل روسيا تخدم أيضاً دولاً حليفة لا يصبح بذلك غير مشروع، لكن الضرر اللاحق بأطراف ثالثة يدخل في حساب التناسب.

ناقلات «أسطول الظل». منذ أواخر 2025 تهاجم أوكرانيا بمسيّرات بحرية الناقلات التي تنقل النفط الروسي متحايلة على العقوبات: في البحر الأسود، بما في ذلك قبالة السواحل التركية، وفي ديسمبر 2025 للمرة الأولى في البحر المتوسط، إذ وصف مصدر في جهاز الأمن الأوكراني السفينة بأنها «هدف مشروع تماماً» (Kyiv Post). وسمّى بوتين ذلك قرصنة (Dawn). وهنا يكون القانون أشد صرامة منه على البر. فالسفينة التجارية المعادية لا يجوز مهاجمتها إلا إذا أصبحت هدفاً عسكرياً؛ والسفينة التي ترفع علم دولة محايدة يجوز عادةً اعتراضها وضبطها، لا إغراقها (دليل سان ريمو بشأن القانون الدولي المطبق في النزاعات المسلحة في البحار، 1994، الفقرات 59-60 و67). وكثير من سفن أسطول الظل يرفع أعلام دول ثالثة. وضربها لمجرد أنها تجلب المال لموسكو يكرّر حجة الأعيان التي «تديم الحرب» المختلف عليها، ويضيف خطراً على الدول المحايدة وعلى الطواقم. وأكثر قابلية للدفاع الموقف من السفن التي تنقل الوقود إلى القرم المحتلة في بحر آزوف لاستخدام القوات الروسية: في 11 يوليو 2026 أصابت أوكرانيا 28 منها في ليلة واحدة (Ground News، تجميع مصادر).

غير مشروع

المدنيون المستهدفون. في أغسطس 2022 قُتلت داريا دوغينا، المعلّقة القومية وابنة المنظّر ألكسندر دوغين، بسيارة مفخخة قرب موسكو. وقال مسؤولون أمريكيون إنهم يعتقدون أن جهات داخل الحكومة الأوكرانية أذنت بالهجوم (The Washington Times)؛ ونفت كييف ذلك. وفي أبريل 2023 قُتل المدوّن العسكري فلادلين تاتارسكي (مكسيم فومين) في مقهى في سان بطرسبورغ بتمثال صغير مفخخ (Kyiv Post). ومن يمارس الدعاية الحربية ليس مقاتلاً. وقتل مدني لأنه يؤيد العدو جريمة قتل، وفي الحرب جريمة.

الهجمات على البلدات الحدودية. تتعرض منطقة بيلغورود الروسية للهجمات منذ سنوات. ففي 20 يوليو 2026، أصابت مسيّرة أوكرانية حافلة في شيبكينو، فقُتل خمسة أشخاص بينهم طفل (وكالة فرانس برس، نقلاً عن BSS)؛ وفي ديسمبر 2023 تحدثت موسكو عن مقتل 20 شخصاً على الأقل في وسط بيلغورود، واتهمت أوكرانيا باستخدام ذخائر عنقودية (SBS). وتتحدث السلطات الروسية عن 250 قتيلاً مدنياً في روسيا في النصف الأول من 2026، ولا تستطيع الأمم المتحدة التحقق من ذلك (Arab News). وليست كل هذه الهجمات بالضرورة غير مشروعة: فقد تضم بلدة حدودية أهدافاً عسكرية. لكن الهجوم الذي يصيب حافلة أو ساحة من دون هدف عسكري واضح، أو بأسلحة لا تميّز، جريمة حرب. والحكم يتطلب تحقيقات مستقلة، وهي مستحيلة اليوم في روسيا.

نورد ستريم. في 30 يونيو 2026 وجّه الادعاء الاتحادي الألماني الاتهام إلى سيرغي كوزنيتسوف، الضابط الأوكراني السابق، بوصفه قائد المجموعة التي فجّرت خطوط أنابيب بحر البلطيق في سبتمبر 2022. وبحسب لائحة الاتهام، كان هو والآخرون عسكريين يعملون باسم سلطات الدولة الأوكرانية، ومن بين التهم المشاركة في جريمة حرب، هي الهجوم على بنية تحتية مدنية (Eurointegration). وبدأت المحاكمة في هامبورغ في 14 أكتوبر (Euronews). وكتبت محكمة العدل الاتحادية الألمانية، في قرار بشأن الحبس الاحتياطي، أن خط الأنابيب بنية تحتية مدنية في مياه محايدة ولا يمكن أن يكون هدفاً عسكرياً (Babel)؛ ويتمسّك الدفاع بالرأي المعاكس. وتنفي كييف أنها نظّمت التخريب. وإذا ثبتت التهمة، يكون «نورد ستريم» أوضح مثال على حدود الدفاع عن النفس: أصل مدني في مياه دول ثالثة، تملك جزءاً منه شركات أوروبية. وقد حلّلنا المسألة بالتفصيل في هل كان نورد ستريم هدفاً عسكرياً؟، ضمن سلسلة خيارات أوروبا.

هل من يزوّد السلاح شريك؟

عموماً، لا. فمساعدة دولة تمارس الدفاع عن النفس ليست فعلاً غير مشروع، لأن الدفاع عن النفس مشروع. ويُسأل المزوِّد في حالتين. الأولى إذا قدّم أسلحة وهو يعلم أنها ستُستخدم لارتكاب جرائم حرب (مواد مسؤولية الدول، المادة 16؛ وللدول الأطراف، معاهدة تجارة الأسلحة، المادتان 6 و7؛ والموقف المشترك للاتحاد الأوروبي 2008/944). والثانية إذا شارك مباشرة في العمليات، كأن يختار الأهداف. والقيود التي فرضها بعض الحلفاء على استخدام أسلحتهم بعيدة المدى ضد الأراضي الروسية خيارات سياسية، لا التزامات قانونية. ومعظم الهجمات المذكورة هنا، ومنها الهجمات على المصافي، نُفّذت بمسيّرات من إنتاج أوكراني، بحسب كييف.

وماذا عن أسعار الطاقة؟

قلّصت الهجمات على المصافي إنتاج الوقود الروسي وأجبرت موسكو على تقييد صادرات الديزل. وبحسب Axios، تسهم حملة المسيّرات في رفع أسعار الطاقة العالمية، المرتفعة أصلاً بسبب الحرب مع إيران (Axios). والأثر يتركز في الديزل. فكلفة الطاقة للصناعة الأوروبية تتوقف أساساً على الغاز والكهرباء، والاتحاد الأوروبي لم يعد يستورد المنتجات النفطية الروسية المكررة منذ 2023. والكلفة التي تتحملها أطراف ثالثة لا تجعل الهجوم على هدف عسكري غير مشروع؛ لكنها قد تؤثر في الخيارات السياسية للحلفاء.

اختبار التماثل

القواعد نفسها لموسكو. إذا كانت المصفاة التي تزوّد الجيش بالوقود هدفاً مشروعاً، فكذلك مستودع وقود أوكراني. وإذا كانت المحطة التي تزوّد البيوت بالكهرباء عيناً مدنية، فهي كذلك لدى الطرفين. ففي 2024 أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرات توقيف بحق أربعة من كبار القادة الروس، من بينهم وزير الدفاع السابق شويغو ورئيس الأركان غيراسيموف، بسبب الهجمات على شبكة الكهرباء الأوكرانية، التي اعتُبرت موجّهة ضد أعيان مدنية أو غير متناسبة على أي حال (انظر صفحتنا عن الفارّون من المحكمة الجنائية الدولية).

النِّسب. المسطرة واحدة، والأرقام مختلفة. فبحسب الأمم المتحدة، وقع 96% من الضحايا المدنيين في النصف الأول من 2026 على الأراضي الأوكرانية، معظمهم بصواريخ ومسيّرات روسية بعيدة المدى؛ ويورد المصدر نفسه الأرقام الروسية عن الضحايا في روسيا، من دون أن يتمكن من التحقق منها (Gwara Media). القول إن لأوكرانيا أفعالاً غير مشروعة لا يخفف مسؤولية روسيا؛ والقول إن أفعال روسيا غير المشروعة أكثر بكثير لا يمحو أفعال أوكرانيا.

المحكمة نفسها للجميع. تطالب أوكرانيا، عن حق، بأن تحاكم المحكمة الجنائية الدولية الجرائم الروسية. وهي طرف في نظام روما الأساسي منذ 1 يناير 2025. لكنها عند التصديق لجأت إلى بند انتقالي، المادة 124، يستبعد لمدة سبع سنوات اختصاص المحكمة بجرائم الحرب المنسوبة إلى مواطنيها: وهي المرة الأولى التي تستخدم فيها دولة هذا البند على هذا النحو (التحالف من أجل المحكمة الجنائية الدولية). وطلبت منظمة العفو الدولية سحب الإعلان (Amnesty). إنه بند يجيزه النظام الأساسي، لكنه تحديداً الموضع الذي قد تكفّ فيه المسطرة عن أن تكون واحدة للجميع.

المصادر. في كثير من هذه الوقائع تكون المصادر طرفاً: الضحايا في روسيا تأتي أرقامهم من السلطات الروسية، ونتائج العمليات من جهاز الأمن الأوكراني. أشرنا إلى ذلك، وفضّلنا التحقق المستقل حيثما وُجد.

حكمنا

يعبّر هذا القسم عن موقف الموقع، وهو منفصل عن الوقائع المعروضة أعلاه.

لسؤال «هل يجوز الدفاع عن النفس بالهجوم؟» جواب واضح: نعم. الدولة التي تتعرض للغزو ليست ملزمة بانتظار الصواريخ على أرضها، وضرب القواعد التي تنطلق منها هو دفاع عن النفس بأدق معانيه. ومن يطلب من أوكرانيا ألّا تمسّ الأراضي الروسية يطلب منها في الواقع أن تقاتل ويدها مربوطة.

لكن القانون الذي يحمي أوكرانيا من العدوان هو نفسه الذي يرسم لها الحدود. القنبلة للمدوّن، والمسيّرة على الحافلة، وخط الأنابيب المدني في مياه محايدة ليست دفاعاً عن النفس: إنها المنطق نفسه الذي تدينه أوكرانيا، عن حق، حين تمارسه موسكو. دعم دفاع أوكرانيا ومطالبتها باحترام القانون الإنساني ليسا موقفين متعارضين. إنهما الموقف نفسه.

ما الذي يجب متابعته

- محاكمة «نورد ستريم» في هامبورغ، والتسليم المحتمل لمشتبه بهم آخرين.
- التحقيقات المستقلة في هجمات منطقة بيلغورود، إن أصبحت ممكنة يوماً.
- موقف دول العلم وتركيا من الهجمات على الناقلات في مياهها أو قرب سواحلها.
- إعلانات الحلفاء بشأن استخدام الأسلحة التي يزوّدونها ضد الأراضي الروسية.
- سحب أوكرانيا المحتمل لإعلان المادة 124 (انظر اختبار التماثل)، وتحقيق محتمل للمحكمة الجنائية الدولية في الأفعال المنسوبة إلى الجانب الأوكراني.

المصادر: الجزيرة · Strat News Global · The Washington Times · Euromaidan Press · The Insider · وكالة الطاقة الدولية · معهد لبير، وست بوينت · The Moscow Times · Global Witness · رويترز، نقلاً عن Ground · Kyiv Post · Dawn · Devdiscourse · BSS · SBS · Arab News · Eurointegration · Euronews · Babel · وكالة فرانس برس، نقلاً عن Kyiv Post · تجميع مصادر، News · Gwara Media · Axios · التحالف من أجل المحكمة الجنائية الدولية · Amnesty

إعادة التسلّح طبقٌ يُقدَّم بارداً

في ليلة 2 نوفمبر ارتفعت حرارة المجمِّدات في مئات المتاجر الكبرى، في أحد عشر بلداً أوروبياً على الأقل، إلى 50 درجة. لم يكسر أحد باباً: دخل أحدهم إلى برنامج تحكّم تُرك مكشوفاً على الشبكة، قديم في الغالب، وأحياناً بكلمة مرور المصنع (الوقائع هنا). تبنّت مجموعتان مواليتان لروسيا الهجوم، من دون أدلة متحقَّق منها. وفي أيام قليلة دخلت الحادثة في رواية أكبر، رواية الحرب الهجينة وأوروبا التي يجب أن تعيد تسلّحها. غير أن التدابير التي أشار إليها الخبراء كانت من نوع آخر: سحب اللوحات من الشبكة، وتغيير كلمات المرور، وتحديث البرنامج. بالنسبة إلى المجمِّدات، كان هذا يكفي.

أبدأ بما يجب الإقرار به، لأنه صحيح. التهديد موجود. للمجموعتين اللتين تبنّتا الهجوم سوابق، ووثّقت حكومتان غربيتان صلاتهما بالدولة الروسية. لأوكرانيا الحق في الدفاع عن نفسها، ومساعدتها على ذلك مشروعة. ومن يقول إن تعيين مبعوث أوروبي اليوم للتفاوض مع موسكو سيكون هدية للكرملين لديه حجة جدية: ففي مايو هددت روسيا الدبلوماسيين الأجانب في كييف، وترى كايا كالاس أن أوروبا لا يمكن أن تكون وسيطاً محايداً، لأنها تقف في صف المعتدى عليه (يورونيوز). ربما كانت على حق. ربما لن يحصل مبعوث اليوم إلا على رفض. لا أعرف. لكنني أعرف شيئاً آخر: السؤال ليس ما إذا كان على أوروبا أن تدافع عن نفسها، بل بأي سرعة تتحرك يداها، اليد التي تسلّح واليد التي تفاوض.

وهنا بيت القصيد. لائحة «سيف» (SAFE)، 150 مليار يورو من القروض للدفاع، اقتُرحت في 19 مارس 2025 واعتُمدت في 27 مايو: نحو عشرة أسابيع (مجلس الاتحاد الأوروبي). وللإسراع استُخدمت المادة 122 من المعاهدات، وهي بند الطوارئ الذي يُبقي البرلمان الأوروبي خارج القرار، إلى حد أن البرلمان رفع دعوى على المجلس أمام محكمة العدل (La Notizia). أما فكرة مبعوث للمفاوضات فكانت قيد النقاش منذ مارس 2025 (بوليتيكو، عبر Torre)؛ وفي مايو 2026 قرر الوزراء تأجيلها إلى أن تُحدَّد المطالب التي ستُقدَّم إلى موسكو (Table.Media). للسلاح، حالة الطوارئ. وللسلام، الشروط المسبقة. ويظهر الخلل نفسه في الميزانية: فاقتراح 2028-2034 يضاعف أموال الدفاع والفضاء خمس مرات (المفوضية، عبر FastForward)، بينما تواجه الأداة التي تموّل أيضاً منع النزاعات تخفيضاً يبلغ ضعف ما يصيب بقية البنود (IRC). إجراءات طارئة، وقروض مشتركة، وميزانيات مضاعفة خمس مرات، وبرلمان أُبقي خارجاً. وللدبلوماسية، تأجيل.

ليست أوروبا كلها على رأي واحد، ومن الإنصاف قول ذلك. فقد طالبت فرنسا وإيطاليا والنمسا وبلجيكا علناً بفتح قناة مع موسكو؛ بينما تفضّل ألمانيا وبولندا ودول البلطيق والشمال زيادة الضغط (يورونيوز). وفي يونيو جعل رئيس المجلس الأوروبي أنطونيو كوستا مكتبه يفتح اتصالاً مع الكرملين: احتجت حكومات عدة لأنها لم تُستشر، ولم تُفضِ تلك الاتصالات إلا إلى فتح خط، من دون الدخول في الجوهر (يورونيوز). المشكلة ليست أن أحداً يريد الحرب. المشكلة أن لإعادة التسلّح أدوات سريعة وجاهزة، وليس للدبلوماسية مثلها: فتعيين مبعوث يتطلب إجماع سبع وعشرين حكومة، ويكفي رفض واحد لإيقاف كل شيء. وهكذا، مع كل إنذار جديد، يكون الرد الأسهل إقراراً هو نفسه دائماً. لا حاجة إلى تخيّل مؤامرة. يكفي النظر إلى الباب الذي يُفتح بأقل جهد.

كتبنا على هذا الموقع، في بيان، أنه قبل أي خيار باستخدام القوة ينبغي أن يكون ممكناً إثبات أن طريق التفاوض قد استُنفد حقاً، لا أنه تُرك في منتصفه («لن نُشيح بأبصارنا ما دامت الحرب هي الخيار»). اليوم لا يوجد هذا الإثبات: خطٌّ

فُتح بلا تفويض ليس تفاوضاً جرت محاولته. حتى الآن تفاوض آخرون. بالنسبة إلى المجمِّدات كانت كلمة مرور جديدة تكفي. وللسلام يكفي اسم وتفويض. وبعد أكثر من عام ونصف، ما زلنا نبحث عنهما.

المصادر: يورونيوز · مجلس الاتحاد الأوروبي · La Notizia · بوليتيكو، عبر Table.Media · Torre · المفوضية، عبر FastForward · IRC · يورونيوز · يورونيوز

النسخة الإلكترونية: https://iwillnotlookaway.org/s/ar/series-peace-rearmament-full-text.html — N3R1-70 — I Will Not Look Away